



تقرير رئيس مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

نيابةً عن مجلس الإدارة، يسرني أن أقدم البيانات المالية الموحدة لدار التمويل (ش.م.ع) والشركات التابعة لها (مجموعة دار التمويل) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

انتعش النشاط الاقتصادي العام، في دولة الإمارات العربية المتحدة، أخذاً زخماً كبيراً في سنة 2022 بسبب ارتفاع أسعار النفط والسياسات الحكومية الداعمة. ومع ذلك، أستمريت شركات القطاع الخاص في العديد من القطاعات الاقتصادية، ضعيفة بسبب قيود السيولة والموارد، والارتفاع السريع في تكاليف الاقتراض واضطرابات سلسلة التوريد. تماشياً مع نهجها المحافظ تجاه نمو الأصول، وسط ظروف اقتصادية غير مؤكدة، كان تركيزنا على تعزيز نسب رأس المال، وتعزيز هوامش السيولة، وتحسين جودة الأصول والاستفادة من التكنولوجيا السحابية لتحسين الكفاءة التشغيلية وإعادة الهيكلة الإدارية للموظفين.

بعد نهاية العام في 31 ديسمبر 2022، سجلت مجموعة دار التمويل أرباحاً صافية موحدة قدرها 20.79 مليون درهم إماراتي، مقارنة بمبلغ 22.76 مليون درهم إماراتي مسجل في السنة المالية السابقة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

ارتفع صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من أصول التمويل والاستثمار الإسلامي إلى 138.25 مليون درهم إماراتي في عام 2022 مقارنة بـ 137.20 مليون درهم إماراتي في العام السابق. على الرغم من سيناريو ارتفاع سعر الفائدة بسرعة فائقة، نجحنا في حماية هوامش الفائدة الصافية من خلال إجراءات إدارة أسعار الفائدة في الوقت المناسب، على جانبي الميزانية العمومية. ارتفع صافي إيرادات الرسوم والعمولات المكتسبة في عام 2022 إلى 18.31 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 15.86 مليون درهم إماراتي في العام السابق. أدت أحجام التداول المرتفعة في أسواق الأسهم المحلية خلال عام 2022 إلى ارتفاع بسيط في رسوم العمولات في شركتنا التابعة للأوراق المالية.

أدت المنافسة الشديدة في الأسعار في أعمال التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ضغط على صافي دخل الاكتتاب في جميع أنحاء القطاع بأكمله. سجلت شركة التأمين التابعة لنا - دار التأمين (ش.م.ع) صافي دخل تأميني منخفض بلغ 33.15 مليون درهم إماراتي في عام 2022 مقارنة بـ 41.89 مليون درهم إماراتي في العام السابق. انخفض إجمالي الاستثمارات والإيرادات التشغيلية الأخرى عند 12.36 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 25 مليون درهم إماراتي في العام السابق، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الإدارة الاستباقية لمحفظه الاستثمار الخاصة بنا.

وكنتيجة مجتمعة للعوامل المذكورة أعلاه، انخفض صافي الدخل التشغيلي لعام 2022 بشكل بسيط ليصل إلى 190.04 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 193.40 مليون درهم إماراتي في العام السابق.

تماشياً مع استراتيجيتنا، سجل صافي القروض والسلفيات بما في ذلك التمويل الإسلامي والأصول الاستثمارية في 31 ديسمبر 2022 2.02 مليار درهم إماراتي مقارنة بـ 2.11 مليار درهم إماراتي كما في نهاية العام السابق. من ناحية أخرى، أدى التنفيذ المركز لاستراتيجيتنا لدعم هوامش السيولة إلى نمو بنسبة 20% في ودائع العملاء وحسابات الهامش إلى 2.06 مليار درهم إماراتي كما في 31 ديسمبر 2022، مقارنة بـ 1.72 مليار درهم إماراتي في نهاية العام السابق.

وتستمر سياستنا الحذرة فيما يتعلق بمعدلات القروض المتعثرة وذلك تماشياً مع نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) لمخصصات انخفاض قيمة القرض بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، بلغ صافي رسوم انخفاض قيمة القروض المتعثرة لعام 2022 مبلغ بقيمة 38.29 مليون درهم إماراتي مقارنة بمبلغ 53.09 مليون درهم إماراتي في العام السابق. ومع تحسن الظروف الاقتصادية المتوقعة خلال الـ 12 شهراً القادمة، فمن المتوقع تحسن نسبة القروض المتعثرة خلال العام المقبل.

الصفحة 1 من 2



انخفض إجمالي المصروفات التشغيلية لعام 2022 على مستوى المجموعة ليصل إلى 164.99 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 167.74 مليون درهم إماراتي في العام السابق. هذه نتيجة مباشرة للعديد من الاستراتيجيات والتدابير المتخذة لخفض التكاليف على مستوى المجموعة ابتداءً من أولى أيام ظهور الجائحة.

وتواصل مجموعة دار التمويل إدارة السيولة بطريقة حكيمة وحذرة، حيث كانت ومنذ بداية الأزمة المالية في أكتوبر 2008، مصدراً للإقراض بالنسبة لقطاع البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة واستمرت بالحفاظ على هذا الموقع حتى الآن. وقد بلغ صافي النقد وما يعادله كما في 31 ديسمبر 2022 مبلغ 730.43 مليون درهم إماراتي (عام 2021: 569.17 مليون درهم إماراتي)، وهو ما يمثل 20.2% من إجمالي الأصول.

على المستوى الموحد، بلغت حقوق المساهمين في 31 ديسمبر 2022 مبلغ 755.19 مليون درهم إماراتي. بلغ إجمالي الأصول في 31 ديسمبر 2022 نسبة مرتفعة بلغت 26.2%، مما يوفر قاعدة قوية للنمو المستدام للأصول في المستقبل.

مع الأخذ في الاعتبار برنامج إعادة شراء الأسهم الذي بدأ في عام 2021 وجاري تنفيذه حالياً، وللحفاظ على الموارد النقدية للمجموعة للاستثمار في المبادرات الاستراتيجية القادمة، لا يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أي أرباح نقدية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

تماشياً مع التحسينات المستمرة وإن كانت تدريجية في ظروف تشغيل القطاع الخاص في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، نستمر ونثابر في تحسين استراتيجياتنا وقدراتنا التنفيذية على أساس منتظم، استجابةً للتغيرات الديناميكية وتطورات السوق. ونحن في حالة تأهب واستعداد للاستفادة من الفرص المربحة، والتكيف بسرعة مع ظروف السوق المتغيرة، ومواصلة إدارة المخاطر بشكل جيد، وزيادة العوائد لمساهميننا.

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة،

محمد عبدالله جمعه القبيسي

نائب رئيس مجلس الإدارة

أبوظبي

14 فبراير 2023